20090625-0001-2

"سوليد" و"مركز حقوق الإنسان": المفرج عنهم ليسوا ضحايا إخفاء قسريّ في سوريا

المستقبل - الخميس ٢٥ حزيران ٢٠٠٩ - العدد ٣٣٤٤ - شؤون لبنانية - صفحة ٧

صدر عن "سوليد" و"المركز اللبناني لحقوق الانسان" البيان الآتي: "نشر يوم الثلثاء الموافق فيه ٢٣ حزيران ٢٠٠٩ خبر إعلان اللجنة المشتركة اللبنانية ــ السورية لائحة بأسماء ٢٣ لبنانيا تم الافراج عنهم من السجون السورية. وقد أثار الخبر لغطا كبيرا لدى الأهل وكل المعنيين بهذه القضية الانسانية. ومن أجل إزالة كل التباس حول حقيقة ما يجري يهمنا أن نوضح للرأي العام الأمور الآتية: "منذ ٢٢ نيسان الماضي، والسلطات السورية تطلق سجناء لبنانيين في سوريا من الذين كانوا في لائحة الـ١٠٧ التي سلمتها السلطات السورية الى الحكومة اللبنانية. عمليات الافراج تمت عبر مجموعات متتالية بشكل غير معلن وخارج أطار التنسيق الرسمي بين البلدين. ومن خلال التواصل الدائم مع الأهل، علمت منظماتنا بهذا الأمر. ونزولا عند رغبة الأهالي والسجناء الذين أطلقوا، تمنّعنا عن إثارة الموضوع وعن نشر أسماء من أفرج عنهم وذلك من أجل ضمان استمرار عملية الافراج عن بقية السجناء، ومن أجل إبعاد الموضوع عن الاستغلال السياسي في زمن الانتخابات.

التحدث عن ٨ لبنانيين مفرج عنهم كانوا من عداد المفقودين تبين أنهم محكومون هو كلام غير دقيق، لأن أسماء هؤلاء كانت على لوائحنا وقت كانت السلطات السورية تجزم بعدم وجود لبنانيين في سجونها ولم نكن على علم بظروف اعتقالهم وقد وردت أسماؤهم نهاية عام ٢٠٠٨ على لائحة الـ١٠٧ المحكومين جنائيا التي تسلمتها الدولة اللبنانية من السلطات السورية. إن الأشخاص المفرج عنهم لا يُعتبرون ضحايا إخفاء قسري حسب تعريف المعاهدة الدولية لحماية كل الأشخاص من الإخفاء القسري التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في كانون الأول ٢٠٠٦.

نحن نرحب بخطوة الافراج عن كل لبناني في السجون السورية لكن يجب ألا تكون الخطوة محاولة لإقفال ملف المخفيين قسرا من اللبنانيين في السجون السورية والذي سيبقى مطلبنا الأساس حتى الوصول الى حل جدي ومنطقي وشفاف، كما قال الرئيس (السوري بشار) الأسد في مؤتمر العلاقات اللبنانية – السورية في دمشق".

ورأى البيان "أن تأخر الإعلان الرسمي اللبناني عن عملية الافراج يطرح لدينا التساؤلات الآتية: "ما هو دور اللجنة المشتركة، وكيف يمكن للطرفين القضائيين في اللجنة ألا يكونا على اطلاع على عملية الافراج؟ وإذا افترضنا أن اللجنة السورية على علم بما يجري، فلماذا لم يتم إبلاغ اللجنة اللبنانية؟ هل طلبت اللجنة القضائية اللبنانية من السلطات السورية التصريح عن تاريخ إطلاق الأشخاص المذكورين وطريقة ذلك؟ هل أبلغت اللجنة الأهالي المعنيين قبل نشر الأسماء في الصحف أقله احتراما لخصوصيتهم؟ يا للأسف، مرة أخرى يحاول البعض الخلط بين المخفيين قسرا والمحكومين جنائيا. وإننا نطالب للمرة الألف السلطات اللبنانية والسورية بالتعامل جديا في ملف الإخفاء القسري بعيدا عن سياسة تسجيل النقط".

وختم: "تعيد سوليد والمركز اللبناني لحقوق الإنسان مطالبة الدولة اللبنانية تبني مشروع إنشاء الهيئة الوطنية للإخفاء القسري الكفيلة وحدها بإيجاد الآليات المناسبة والشفافة لهذه المأساة الإنسانية".